الجامع التاريخي بحيس نموذجا

آثار اليمن أمام مسلسل متواصل من العبث والإهمال

تقرير / حمدي دوبلة

حادث الاعتداء المتواصل حتى اللحظة على مساحة الجامع الكبير التاريخي بمديرية حيس محافظة الحديدة ليس سوى حلقة صغيرة من مسلسل رهيب ومتشعب بات يستهدف آثار وتاريخ اليمن وتراثه الحضاري والإنساني هذا العدوان والتشويه المتعمد لجامع حيس التاريخي الذي يعود بناؤه إلى القرن السادس الهجري كما يقول داود المغرسي المتحدث باسم جمعية حماية التاريخ والآثار بالمديرية يجري على قدم وساق أمام أعين السلطات المحلية في المديرية والمحافظة والتي التزمت صمتاً مريبا إزاء كل الدعوات والمناشدات لإيقاف هذا العبث والتشويه فيما لم تحرك أجهزة الأمن ساكنا بحسب المغرسي على الرغم من صدور أوامر قضائية بوقف الاستحداثات العمرانية في ساحة الجامع وضبط العناصر المتورطة غير أن تلك الأوامر لم تردع المعتدين الذين يصرون أمام أعين الاشهاد على مواصلة جريمتهم مستغلين تواطؤ وعجز الجهات المختصة وصمت المعنيين وممثل ابناء المديرية في البرلمان عن هذه المهزلة المتواصلة.

تواطؤ كبير

التواطؤ المستمر مع جريمة الاعتداء المبرمج على ساحة جامع حيس التارخي وفقا للمحامي فؤاد طالب راجح أمين عام جمعية النصرة لمناصرة القضايا العامة والخاصة أصبح مفضوحاً.

ويشير راجح إلى أن جميع الاستغاثات والمناشدات لم تلق أي تجاوب من قبل السلطات المحلية بالمديرية التي ارتأت على مايبدو وغض الطرف عن الجريمة ليواصل أصحابها عملية التشويه على نطاق واسع.

معلم بارز وتراث إنساني

ويعد الجامع التاريخي بحيس واحداً من أهم المعالم التاريخية البارزة في مدينة حيس ومحافظة الحديدة واليمن عموما إذ يعود تأسيس بنائه إلى عهد الدولة الرسولية.

ويقول داود المغرسي المتحدث باسم جمعية حماية التاريخ والآثار أن الجامع تم تأسيسه وفقا للمصادر التاريخية خلال الفترة 647 إلى 652 هجرية وذلك في عهد الملك المظفر شمس الدين يوسف بن عمر بن رسول.

ويضيف أن هذا الجامع يتميز بخلو سقوفه من أي أخشاب ويعتمد على بناء هندسي محدب وطابع معماري فريد وتوجد بداخله دائرة اسطوانية كتب اسم الملك اسعد الكامل وفي اسفله سردابان وعلى جميع واجهات الجامع من الداخل والخارج نصوص كتابية تدون أسماء ملوك وألقاب الدولة الرسولية كما يوجد في الجامع من الداخل ثماني قباب اسطوانية الشكل.

وما يزال الحقوقيون والمهتمون بشؤون التاريخ والآثار يأملون في تدخل الدولة والسلطة التنفيذية بالمحافظة لوقف العبث الذي تتعرض له آثار هذا الجامع الذي يعد معلماً يمنياً بارزاً وتراثاً إنسانياً عظيماً.

العبث الشامل

وليس ببعيد عن مدينة حيس الأثرية الزاخرة بالآثار والطابع المعماري المتميز والفريد ففي مدينة زبيد التي تبعد عشرات الكيلومترات فقط عن حيس يتواصل العبث والإهمال بمكونات ومآثر هذه المدينة التي باتت تواجه خطر الإبعاد النهائي من قائمة التراث الإنساني العالمي لمنظمة اليونسكو، وتحذر اللجنة الوطنية لمنظمة اليونسكو الدولية وما تزال من خطورة الاعتداءات المتكررة والاستيلاء المتعمد على أراضي وممتلكات المدينة التاريخية.

وعلى الرغم من إعطاء "اليونسكو" مهلة للحكومة اليمنية قبل اتخاذ قرار إقصاء زبيد من قائمة التراث الإنساني فإن حالات الاعتداء تتواصل على قدم وساق.

ويقول أمين عام اللجنة الوطنية لليونسكو الدكتور/أحمد المعمري أن أبرز ما تواجهه مدينة زبيد التاريخية يتمثل في تواصل مسلسل الاعتداء والاستيلاء على الساحات والأراضي البيضاء التي مزقت المدينة إلى عشوائيات مرعبة.

ويؤكد المعمري على ضرورة مسارعة الجهات المعنية في الدولة إلى إيقاف التدهور السريع والمخيف على أراضي المدينة وهو الأمر الذي يمكن من خلاله تفادي قرار اليونسكو بشطبها من قائمة التراث الإنساني.. مشدداً على أن الحفاظ على زبيد وتراثها الحضاري مسؤولية جماعية بين المجتمع والدولة ولا ينبغي أن تفضل أي جهة عن مسؤولياتها في هذا الإطار.

يذكر أن لجنة التراث الإنساني التابعة لليونسكو وضعت قبل سنوات مدينة زبيد ضمن قائمة الآثار تحت الخطر وهي الخطوة التي تسبق قرار الشطب النهائي والذي سيكون له تداعيات وآثار سلبية وخطيرة على اليمن وسمعته التاريخية واقتصاده الوطني.

الموارد المائية في اليمن ... واقع مخيف ومستقبل ينذر بالخطر

تقرير / عبدالملك الشرعبي

تشارك اليمن دول العالم الاحتفال باليوم العالمي للمياه الذي يصادف الثاني والعشرين من مارس من كل عام في ظل وضع مائي مخيف ومستقبل ينذر بالخطر ويهدد بكوارث على مختلف الجوانب الحياتية ما لم يكن هناك وقفة جادة للتصدي لمشكلة المياه ووضع حد لهذا النزيف المستمر للمخزون المائي بفعل الاستنزاف الجائر لأحواض المياه الجوفية يقابله عجز مائي كبير يتزايد بشكل يومي إذ يصل الفارق بين ما يستهلك من المياه وما يتم تعويضه منها إلى 40 % ويتم تغطية الجزء الكبير من هذا العجز من خزانات المياه الجوفية وهو ما يهدد بقرب نضوب المخزون المائي ..

وتشير الأرقام والمؤشرات إلى أن اليمن تستهلك قرابة 3 مليارات متر مكعب من المياه سنويا في حين لا يتجاوز التعويض مليارا و 500 مليون متر مكعب وهو ما يعكس حجم الفجوة المائية بين التعويض والاستهلاك والتي تصل إلى أكثر من مليار ونصف متر مكعب ...ومع ذلك فان حصة الفرد من المياه في اليمن لا تتعدى 100 متر مكعب في العام وهي كمية لا تفي لسد عشر احتياجاته الضرورية للحياة حيث يحتاج الإنسان لسد احتياجاته المختلفة من المياه كمية تقدر بـ1000 متر مكعب كحد أدنى وهو ما يسمى بخط الفقر المائي

ورغم تحذيرات الخبراء الدوليين المستمرة حول مشكلة المياه في اليمن وقرب نضوب الأحواض المائية لم نلمس طوال السنوات والعقود الماضية أية خطوات وإجراءات جادة من قبل الدولة لمواجهة تداعيات هذه المشكلة والحد من الاستنزاف المائي الجائر باستثناء مشاريع مائية تم أو يتم تنفيذها هنا وهناك لم تسهم بأي حل للمشكلة بل فأقمتها ..

وكيل وزارة المياه والبيئة الأخ توفيق الشرجبي يقول : تصنف اليمن بأنها إحدى أكثر الدول فقرا بالمياه وتأتي في مؤخرة الدول التي يقل نصيب الفرد فيها من المياه المتجددة فيها الى ما دون خط الفقر المائي بعدة أضعاف ، و أكثر من نصف احتياج السكان من المياه يتم تغطيته من موارد المياه الجوفية ويتجاوز حجم العجز في الموازنة المائية في اليمن المليار ونصف متر مكعب فيما معدل الهبوط السنوي لآبار المياه الجوفية يصل الى حدود السبعة الأمتار والذي يفترض أن لا يتجاوز سنتمترات. وهو ما يؤدي إلى التأثير على حصة الفرد من المياه التي لا تتجاوز في اليمن 120 مترا مكعبا في السنة وهو من أقل المعدلات الإنسانية في العالم ، فخط الفقر المائي هو ألف متر ..وفي الوقت ذاته لا يزال أكثر من نصف السكان لا يحصلون على خدمات مياه مأمونة.

ويستحوذ القطاع الزراعي على معظم الموارد المائية، حيث تصل حصته إلى قرابة 93% من إجمالي المياه المستخدمة، بينما تشكل نسبة مياه الشرب والاستهلاك المنزلي 6 %، وهذه النسبة الهائلة للمياه المستغلة في الزارعة ترجع ذلك إلى استخدام الري بالغمر وهو نظام ري متخلف لا يزال سائداً حتى الآن في بلادنا حيث يستخدم بنسبة 98 % معظمه يذهب لري القات ويمثل النمو السكاني المتسارع والمخيف والاستنزاف الجائر للمياه ابرز الأسباب الرئيسية لتفاقم مشكلة المياه في اليمن .

مشاكل بنيوية معقدة

ويؤكد الوكيل الشرجبي أن قطاع المياه يعاني من مشاكل بنيوية معقده ليس اقلها ندرة المياه وسوء الإدارة وتدني القدرة الاستيعابية لمؤسسات القطاع وارتفاع حجم وعمر المديونيات والتضخم الوظيفي بكفاءات متدنية الى جانب ارتفاع نفقات التشغيل والصيانة وعدم القدرة على تجنيب مخصصات إهلاك الأصول وتدني التعرفة والغياب التام لمراكز البحث العلمي والية اعتماد الموازنات الحكومية المنحازة كليا للإنفاق الرأسمالي الى جانب مجانية مياه الري التي تستهلك أكثر من (90 %) من موارد المياه المتاحة وبكفاءة متدنية مادون نسبة 35% تقريبا.

معتبرا أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها اليمن خلال الستة عقود الماضية مع ارتفاع عدد السكان وبدء التدخلات الحكومية في مشاريع التنمية المرتبطة بالمياه والوفرة المالية التي وفرتها عائدات المغتربين والسياسات الحكومية المتبعة في دعم المشتقات النفطية ودعم استيراد آلات الحفر ومعدات رفع المياه بالتزامن مع اتساع ونشوء المدن والأسواق وتغيير أنماط الاستهلاك للسكان في الريف والحضر ، كل ذلك فتح المجال واسعا أمام الاستثمار في حفر الآبار واستغلال المياه الجوفية بلا أي ضوابط وهذا المنحى من السلوك غير المقنن أدى بالضرورة الى تدهور سريع للأعراف والنظم التقليدية للإدارة المتكاملة للموارد المائية من خلال إهمال منظومة المدرجات الزراعية وتدهور شبكات الري في الأودية والسهول الساحلية الى جانب الهجرات الواسعة لأفراد أسر المزارعين من الريف الى المدن. وعبئية السياسات الإنمائية والخطط الخمسية فاقمت مشكلة المياه ، التي كان يظن أنها ستقوم بمعجزة زحزحة مجتمع بأسره في غضون سنوات قليلة باستخدام أدوات عاطلة وبنى مؤسسة غير شغالة وتعليم غير منتج الى جانب المركزية الإدارية وضعف القدرة المجتمعية على التكيف مع النمو السريع للمدن والأسواق ..كل ذلك أدى في نهاية المطاف الى تكوين أحزمة من الفقر والتشرد حول المدن الرئيسية وعواصم المحافظات وشكل ضغطا كبيرا على الموارد والخدمات وفي مقدمتها الموارد المائية وضاعف الاستنزاف الجائر لها .

ويؤكد خبراء ومسؤولو المياه على ضرورة التركيز بصورة اكبر على التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد المائية لرفع فعالية المياه والنهوض بالإنتاجية بدلا من تحقيق الحد الأقصى من العوائد وتحسين الكفاءات التقنية والإدارية في مجال استخدام المصادر البديلة لمياه الري ومكافحة التلوث بمختلف أنواعه وزيادة الاهتمام بإدارة الطلب على المياه بدلا من العمل على زيادة الإمدادات سواء من خلال رفع الكفاءة الاقتصادية لقيمة المياه كمورد طبيعي.

ويرى الوكيل الشرجبي ان الإدارة التقليدية لموارد المياه لم تعد قائمة اليوم والسياسات الراهنة ليست قادرة على الاستجابة لمتطلبات الواقع ..الأمر الذي يفرض بالضرورة تبني سياسات جديدة في مجال إدارة الموارد المائية لمواجهة التحديات الكبيرة في هذا الجانب تراعي مبدأ الاستدامة للمورد والأنشطة المنتفعة منه لمساعدة السكان على الاستقرار والإنتاج.

استراتيجيات وخطط

تم خلال فترة حكومة الوفاق تحقيق العديد من الانجازات على صعيد الأطر المؤسسية ومنها

إقرار الإستراتيجية الوطنية للمياه وبرنامجها الاستثماري وإعداد أجندة وطنية عاجلة للمياه بنيت على مشاركة مختلف المعنيين الرسميين والشعبيين في كل المحافظات وإصدار لائحة تنظيم حقوق المياه، ورسوم الانتفاع منها والحد من استنزافها وتلويثها، 2013م بالاضافة الى إدراج اليمن ضمن 5 دول عربية، لإعداد دراسة وخطة وطنية لإدارة الجفاف والحد من التصحر (2013م UNDP,). وإعداد الشروط المرجعية لدراسة وتقييم حوض رملة السبعتين وجنوب شرق حوض صنعاء والبدء في إجراءات تنفيذها، 2013م WSSP, وإعداد دراسة لتقييم الخيارات والسيناريوهات الإقتصادية لإدارة مياه حوض صنعاء.

رؤى مستقبلية

اعدت وزارة المياه والبيئة رؤى مستقبلية لمواجهة التحديات الكبيرة التي تهدد مستقبل المياه في اليمن بالخطر ومنها إعادة هيكلة قطاع المياه وفق مبدأ فصل المهام الناظمة عن المهام الخدمية، وبشكل لا مركزي يأخذ بعين الإعتبار الخصائص المائية والإدارية للأحواض. والتخطيط المتكامل على مستوى الحوض والحوض الفرعي. بالاضافة الى تنظيم القطاع الخاص المزود لخدمات مياه الشرب وتعزيز دوره في تزويد خدمات المياه والصرف الصحي. والدفع نحو تشجيع الاقتصاد الوطني لتبني أنشطة اقتصادية بديلة قليلة الاعتماد على المياه. ونشر وتبني النظم اللامركزية لمعالجة مياه الصرف الصحي في الارياف، والعمل على تشجيع البحث العلمي في المجالات المائية المختلفة وفي مقدمتها تطوير مصادر مائية بديلة وكفؤة اقتصاديا (التحلية، المياه العادمة). وتحسين تقنيات اعادة استخدام المياه المعالجة والمياه الرمادية. مع دراسة ومراقبة الاحواض المائية عبر استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد. وإدراج خطط إدارة التغير المناخي ضمن خطط واستراتيجية المياه. وتعزيز مشاركة ودور القطاع الخاص في تزويد خدمات المياه والصرف الصحي.

المرأة اليمنية تحث الخطى لضمان حقها وإثبات ذاتها

تقرير / زكريا حسان

تسعى المرأة اليمنية جاهدة خلال المرحلة الحالية لإثبات ذاتها والوصول الى مراكز صناعة القرار واستصدار تشريعات وقوانين جديدة يتم تضمينها دستور اليمن الجديد تضمن تحقيق مستوى اجتماعي وسياسي واقتصادي أفضل للنساء وتساهم في تقليص الفجوة النوعية القائمة مع اخيها الرجل ، وقد بذلت المرأة من خلال المشاركات في مؤتمر الحوار الوطني الشامل جهودا كبيرة في ادراج قضايا النساء الهامة والعادلة في وثيقة المخرجات.

نصوص دستورية

واستمرارا لجهود المرأة في النضال لنيل كافة حقوقها وعدم التوقف عن حشد جهود المناصرة والتأييد فقد خرجت قيادات العمل النسوي من اجتماع موسع عقب الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الذي نظمته اللجنة الوطنية للمرأة واتحاد نساء اليمن بمصفوفة من المطالب الهامة اللازمة لعملية التمكين ابرزها تشكيل قوى ضغط من القانونيين والحقوقيين والمجتمع المدني لتقوم بالمتابعة والمناقشة المستمرة لما يتم إعداده وصياغته و إقراره أثناء صياغة الدستور الجديد والضغط على لجنة صياغة الدستور لتضمين الدستور الجديد نصوص دستورية وقانونية واضحة معززة لدور المرأة في بناء الدولة في كل مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية ومجسدة لكل قرارات ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وبضرورة تشكيل لجنة نسائية لمتابعة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني والعمل على خلق مناصرة شعبية تدعم ما يتضمنه الدستور من قرارات تتعلق بالنساء لمجابهة ضغط القوى الراديكالية السياسية ... وأكدت انه يجب على الأحزاب السياسية أن تدفع بكوادرها من النساء إلى مواقع صنع القرار وتمكنهن من القيام بادوار فاعلة والاهتمام بالنساء المستقلات من قبل المؤسسات الوطنية المعنية ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بالمرأة وتمكين المرأة من الوصول إلى كل مواقع صنع القرار بما لا يقل عن 30% في كل سلطات الدولة في المحافظات والوزارات ومواقع التعامل مع الجماهير والعمل على إزالة كافة العوائق التي تقف أمام تمكين المرأة من نيل كافة حقوقها وضمان شغل مختلف الوظائف العامة وفقا لمعيار الكفاءة دون تمييز .

موازنات مستجيبة للاحتياجات

وفي مجال تنفيذ الخطط الوطنية طالبت النساء بترجمة مضامين مكون تنمية المرأة في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية إلى برامج عمل تنفيذية من خلال إعداد مصفوفة تنفيذية مزمنة لمتابعة مستوى التنفيذ ووضع الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي في كافة البرامج القطاعية من خلال التعاون والتنسيق بين وزارتي التخطيط والتعاون الدولي والمالية واللجنة الوطنية للمرأة واتحاد نساء اليمن والمانحين لتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية وإعداد الأدلة والأطر المنهجية للإدماج المرأة في خطط التنمية الوطنية والخطط القطاعية والمحلية والمتابعة والتقييم وإعداد الموازنات وتعزيز دور إدارات تنمية المرأة في الوزارات في كافة المؤسسات الحكومية وتوسيع صلاحياتها بما يمكنها من القيام بمسؤوليتها على أكمل وجه ، بالإضافة الى توسيع برامج التمكين الاقتصادي للنساء وتغيير الصورة النمطية السلبية للمرأة والفتاة في مناهج التعليم كافة وتكثيف برامج التوعية بالحقوق والواجبات .

تنمية قدرات

وأشارت النساء إلى ضرورة دعم قدرات المجتمع المدني من خلال إعداد إستراتيجية شاملة يتم إعدادها بالتعاون مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمانحين ، لتمكين هذه المنظمات من أن تكون بمستوى الشراكة الهادفة لإحداث تنمية مجتمعية في كل المجالات وبناء قاعدة بيانات وطنية حديثة تصنف المنظمات وفق مجال عملها وقدراتها مع مراعاة إجراء تقييم للمنظمات الموجودة حاليا وفقا لمعايير واضحة وشفافة وتقييم ما تم تنفيذه من توصيات وقرارات لمخرجات المؤتمرات الوطنية الخاصة بالمرأة وإعادة النظر في التشريعات المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني بحيث تستوعب المستجدات على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية ، وتتواكب مع التوجه نحو بناء شراكة حقيقية كل مكونات الدولة ..موضحات ضرورة تطوير وتعزيز ثقافة التشبيك بين منظمات المجتمع المدني بما يعزز دورها التنموي والرقابي وحثها على التخطيط الاستراتيجي والاستثمار بتوفير مصادر تمويل ذاتية لضمان ديمومة واستمرارية تنفيذ مشروعات ذات جدوى اجتماعية وتنظيم حملات لتنوير الوعي الجماهيري بقضايا المرأة والاهتمام بالمرأة الريفية والمهمشة والمعاقة وتمكينها من المشاركة المجتمعية الهادفة بناء على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني علاوة على تأسيس قاعدة بيانات وطنية مصنفة حسب النوع الاجتماعي في كل مجالات العمل التنموي.

وأكدت النساء على القيم والمبادئ و الأهداف التي جاءت بها الشريعة الإسلامية وأنصفت المرأة والقوانين والتشريعات والاستراتيجيات الوطنية التنموية وأهمها الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة والاتفاقيات الدولية التي وقعت وصادقت عليها اليمن والخاصة بالمرأة وحقوق الإنسان ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وعلى أهمية استمرار دعم المجتمع الدولي للعملية السياسية في اليمن وتلبية الاحتياجات التنموية لضمان استقرار الوضع ونجاح المرحلة الانتقالية .. مثمنات الجهود الكبيرة والعظيمة لأعضاء مؤتمر الحوار الوطني والمكاسب الكبيرة التي تحققت للمرأة الهادفة للنهوض بأوضاع المرأة اليمنية وتعزيز سبل تمكينها على كافة المستويات.